



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

## اوراق في السياسات المالية والتنمية المستدامة

# د . حسين الخاقاني \* : الصناديق السيادية ، وامكانية ايجاد صندوق سيادي عراقي

### مقدمة :

ان من اهم اسباب التطور والنمو في البلدان المختلفة هو تحقق الاستقرار الاقتصادي في البلد ، وهذا بدوره يتطلب تحقيق الاستقرار المالي الذي يحافظ على وتيرة النمو الاقتصادي . وان الخلل الذي يحصل في الانفاق العام والايادات العامة الافراط في الانفاق والشحة في الايرادات ستؤدي الى عدم تحقق الاستقرار المالي وبالتالي عدم تحقق الاستقرار الاقتصادي ، والاستقرار الاقتصادي يلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار السياسي ، وبدون الاستقرار السياسي يصعب او يتعذر تحقيق التنمية الاقتصادية . ولذلك اوجدت حكومات الدول لنفسها وسائل للمحافظة على استقرارها المالي من خلال احتجاز فائض النشاط الاقتصادي المتحقق واطلاقه عند تحقق العجز ، وغالباً ما يتم استثمار هذا الفائض لتنميته وزيادة التراكم الرأسمالي .

اما البلدان الريعية والتي تمتلك ثروات طبيعية كالنفط والغاز والكبريت والفوسفات والفحم والحديد .. الخ غالباً ما تعتمد على ايرادات صادراتها من المواد الخام وتبني موازنتها على اساس تلك الايرادات . ويصعب التنبؤ بمقدار الايرادات المالية من تلك الخامات المصدرة ، لكونها تعتمد على ظروف خارجية تتعلق بالمنافسة والتطور التكنولوجي والبدائل .. وغيرها مما يجعل اقتصاديات تلك البلدان في حالة من التذبذب وعدم الاستقرار . الامر الذي يتطلب من الحكومة ايجاد الوسائل المناسبة لضبط الاستقرار المالي والاقتصادي و مواجهة الازمات التي تحصل في الاقتصاد المحلي والتخفيف من الاثار السلبية للازمات الدولية على الاقتصاد المحلي . والحفاظ على الثروة الوطنية ليستفيد منها الجيل او الاجيال القادمة باعتبارها حق للاجيال وليس فقط للجيل الحالي . وهنا تولد التفكير في توظيف تلك الثروات لتحقيق التنمية والتطور مع الاخذ بنظر الاعتبار ان المتاح من الثروات محدودة وينبغي تحقيق اقصى نفع منها دون تبديدها وان يحسب حساب الاجيال القادمة منها .



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

## اوراق في السياسات المالية والتنمية المستدامة

تطور ذلك التفكير ليصل الى هياكل مؤسسية تعنى بعوائد تلك الثروات وتنميتها اطلق عليها تسمية صناديق الثروة السيادية ( Sovereign Wealth Funds ) مختصرها بالانكليزية ( SWF )

### تعريف الصندوق السيادي :

هو صندوق يتكون من الاصول المالية المختلفة كالاراضي او الاسهم او السندات او المحافظ الاستثمارية وغيرها والتي مصدرها فوائض ميزانيات الدولة المالية، وذلك من اجل الاستثمار . ويكون مملوكاً من قبل الدولة .

او هو وعاء استثماري غير متجانس مملوك للدولة ، ويدار من قبل جهة مستقلة عن السلطة النقدية وعن وزارة المالية ، ويستثمر الجزء الاكبر من اصوله خارج البلد ، ويتم تمويله من قبل الدولة .

او هو صندوق او ترتيبات للاستثمار ذو غرض خاص تملكه الحكومة العامة تهدف من خلاله تحقيق اغراض اقتصادية .

اذن هو = مؤسسة مملوكة للدولة وتدار من من جهة من الحكومة ، لها استقلالية ، تعمل على توظيف الفائض المالي في المجالات الاستثمارية ، يحقق الاغراض الاقتصادية للحكومة .

### اهداف الصناديق السيادية :

تتنوع اهداف الصناديق السيادية ويمكن حصر خمسة اهداف رئيسية هي :

1. حماية اقتصاديات البلد المصدر للسلعة او المورد الطبيعي الذي قد يتذبذب سعره باتجاه الانخفاض في الاجل القصير وتعويض العجز الطارئ لتحقيق الاستقرار .
2. الادخار للمستقبل لمشاركة الاجيال القادمة بالثروات الناضبة .
3. تخفيف تكلفة الفرصة البديلة للاحتياطيات الاجنبية الفائضة اياً كان مصدرها والعمل على استثمارها في المجالات التي تحقق أعلى عائد ممكن مع تحمل المخاطرة العالية .



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### اوراق في السياسات المالية والتنمية المستدامة

4. تكوين رأس المال لتلبية متطلبات التزامات المعاشات التقاعدية المستقبلية من خلال الاستثمار طويل الاجل .

5. تخصيص الموارد للمشاريع الاجتماعية - الاقتصادية التي تساعد في تعزيز الاقتصاد الكلي كمشاريع البنية التحتية من خلال الاستثمار في الاسواق المحلية .

#### انواع الصناديق السيادية :

بناءً على الاهداف المذكورة تتنوع الصناديق السيادية كما يلي :

- صناديق الاستقرار ، لتأمين حماية من تذبذب الاسعار وسد العجز الطارئ . مثل مؤسسة النقد العربي السعودي .
- صناديق الادخار ، لتوفير الاموال المترتبة من الثروات الناضبة الى الاجيال القادمة . مثل هيئة الاستثمار الكويتية .
- صناديق استثمار الاحتياطي ، لاستثمار الاحتياطيات الوطنية وتحقيق أعلى عائد ممكن .
- الصناديق الاحتياطية للرواتب التقاعدية ، لمواجهة إلتزامات المعاشات التقاعدية المستقبلية . مثل صندوق التقاعد النيوزيلندي .
- صناديق التنمية ، لدعم مشاريع التنمية المحلية . مثل شركة مبادلة للاستثمار في دولة الامارات .

#### الصناديق السيادية العالمية :

أن إجمالي أصول 95 صندوقاً سيادياً في العالم بلغ 8.224 تريليون دولار في يناير/ كانون الثاني 2021. واستحوذ أكبر 10 صناديق سيادية على أصول تبلغ 5.946 تريليون دولار من إجمالي الصناديق السيادية العالمية، بما يعادل 72.3%.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### اوراق في السياسات المالية والتنمية المستدامة

وتعمل هذه الصناديق على تجميع الفائض من إيرادات البلاد أو مخصصات مالية تُقطع سنويا من الإيرادات بهدف تكوين رصيد مالي ضخمة لاستثماره في أصول متنوعة، تضمن تنوع مصادر الإيرادات وتوليد تدفقات نقدية مستقبلية تؤمن حياة الأجيال القادمة.

ويتربع على قمة تصنيف الصناديق السيادية العالمية، صندوق التقاعد الحكومي النرويجي والذي يدير أصولا بقيمة 1.274 تريليون دولار عبر 21 شركة تابعة.

وجاء الصندوق الصيني "شركة الاستثمار الصينية" في المرتبة الثانية بين أكبر 10 صناديق سيادية بأصول تبلغ 1.046 تريليون دولار، موزعة على 33 شركة.

أما المركز الثالث عالميا فكان من نصيب صندوق أبوظبي السيادي "جهاز أبوظبي للاستثمار" الذي تبلغ إجمالي أصوله 579.621 مليار دولار، ويدير نحو 47 شركة تابعة، وهو أيضا أكبر صندوق سيادي بالشرق الأوسط.

وحلت المحفظة الاستثمارية لمؤسسة النقد بهونج كونج في الترتيب الرابع بين أكبر 10 صناديق سيادية بالعالم، بإجمالي أصول قدرها 576.029 مليار دولار، تديرها 21 شركة تابعة.

وجاء في الترتيب الخامس صندوق الهيئة العامة للاستثمار الكويتية بحجم أصول يبلغ 533.65 مليار دولار، حيث يملك 9 شركات تابعة.

هناك 21 صندوقا للثروة السيادية في 20 ولاية أمريكية، والغالبية العظمى من الولايات التي لديها صندوق ثروة سيادية محلية هي ولايات جمهورية في الأساس، وتعتمد على تلك الصناديق لتمويل أنظمتها التعليمية ومشاريعها المحلية. أن امتلاك هذه الصناديق يفسر قدرة الولايات على خفض الضرائب أو إلغائها تماما.

#### الصناديق السيادية العربية :

صندوق الثروة السيادية التابع لجهاز أبوظبي للاستثمار في المرتبة الثالثة عالميا والأول عربيا، بحجم أصول تخطت 580 مليار دولار.

الصندوق السيادي التابع للهيئة العامة للاستثمار الكويتية في المرتبة الرابعة، بحجم أصول 534 مليار دولار.

صندوق الاستثمارات العامة السعودي، في المرتبة الثامنة بحجم أصول 350 مليار دولار،



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### اوراق في السياسات المالية والتنمية المستدامة

مؤسسة دبي للاستثمار في المركز العاشر بحجم أصول 305 مليار دولار.

صندوق الاستثمارات القطري المرتبة الحادية عشر،

صندوق مبادلة للاستثمار الاماراتي في المركز الثاني عشر.

صندوق الثروة السيادية المصري المرتبة الأربعين، بحجم أصول 11.9 مليار دولار.

#### الصناديق السيادية العراقية :

\* ان اول بادرة ظهرت بهذا الاتجاه هو تأسيس مجلس الاعمار العراقي عام ١٩٥٣ حيث شكلت لجنة ادارته مكونة من عدد من الوزراء وجاء تأسيس هذا المجلس بعد ان حصل اتفاق بين الحكومة العراقية وشركات النفط البريطانية لزيادة حصة الحكومة من عوائد النفط . وكان اقتراح المجلس ان تخصص الإيرادات النفطية كاملة لمشاريع التنمية والبنية التحتية ، لكن البرلمان العراقي اعترض وصوت على تخصيص ٧٠٪ من العائدات النفطية لاغراض التنمية و ٣٠٪ لزيادة الوظائف وتحسين الحالة المعاشية في البلد . لقد تم الغاء مجلس الاعمار بعد تأسيس الجمهورية الاولى في 14 تموز 1958 وتأسيس وزارة التخطيط كبديل لهذا المجلس.

\* صندوق التقاعد وصندوق الضمان الاجتماعي ، باعتبار هذين الصندوقين يؤمنان الموارد المالية للمتقاعدين في المستقبل باستثمار التوقيفات التقاعدية للموظفين والعمال . لكن سوء الادارة يجعل كلاً منهما متعثراً في ادائهما وعدم قدرتهما على زيادة العوائد من النشاط الاستثماري .

\* صندوق تنمية العراق ، أنشئ صندوق تنمية العراق (DFI) في أيار من العام 2003، من قبل مدير سلطة الائتلاف المؤقتة وتم الاعتراف به، بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 . وبعد حل سلطة الائتلاف في حزيران من العام 2004، تم تفويض الحكومة الأميركية من قبل حكومة العراق لإدارة أموال صندوق تنمية العراق، التي أتيحت لمشاريع إعادة الأعمار، وقامت وزارة الدفاع الأميركية بإدارة أموال الصندوق المذكور نيابة عن الحكومة الأميركية، وقد تم سحب التفويض اعتباراً من 31 كانون الأول 2007 وأسندت ادارته الى لجنة خبراء ماليين عراقيين بإشراف ديوان الرقابة المالية لتكون جهاز إشراف بديل للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة والذي يشرف على ما ينفق من الأموال العامة العراقية المتأتية من إنتاج وتصدير النفط والمنتجات النفطية، والتي تودع في حساب فتح في بنك



## اوراق في السياسات المالية والتنمية المستدامة

الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن الدولي التي صدرت بعد إسقاط النظام السابق باسم صندوق تنمية العراق، وقد منح هذا الحساب حصانة دولية حتى لا يكون عرضة للحجز أو المصادرة نتيجة قرارات محاكم دولية، قد تصدر عن دعاوى ومطالبات ضد النظام السابق . ان جميع الأموال المتبقية في صندوق تنمية العراق مودعة في حساب خاص لدى البنك المركزي العراقي ويتم الإنفاق منها بايعاز من وزير المالية . وخروج العراق من البند السابع تم تصفية هذا الصندوق لانتفاء الحاجة اليه .

\* صندوق التنمية ، تأسس في تشرين الثاني ٢٠٠١ وله شخصية معنوية واستقلال مالي واداري يمثله رئيس هيئة التخطيط ومجلس ادارة متكون من عدد من وكلاء الوزارات . وحدد رأسماله بخمسين مليار دينار او خمسين مليونا بعملة اليورو او اية عملة اجنبية اخرى (قابلة للتحويل نقدا او من خلال الاتفاقات او القروض) قابلا للزيادة بقرار من مجلس الوزراء وباقتراح من مجلس ادارة الصندوق . يهدف صندوق التنمية الى تمويل نشاطات القطاعات الخاص والتعاوني والمختلط ضمن اطار برنامج تفعيل الاقتصاد العراقي للنشاطات المقترحة في الخطط الاستثمارية عن طريق اقراض المشاريع المشمولة بالبرنامج . ولم ير النور ولم يمارس عمله كصندوق لدعم التنمية في الداخل .

\* البنك المركزي العراقي ، اضافة الى عمله كبنك البنوك ، يعمل بمثابة صندوق استثمار الاحتياطيات . اذ يستثمر احتياطياته المالية في سندات الخزنة الامريكية ذات الارباح العالية والمستقرة نسبياً وبدرجة خطورة تقترب من الصفر بهدف زيادتها .

### الصندوق العراقي للتنمية الخارجية :

نشأ الصندوق العراقي في ظل ظروف انتعاش اقتصادي في مرحلة اتسمت بما سمي بـ ( الفورة النفطية) والتي ظهرت في صورة تنامي الأسعار العالمية للنفط الخام بشكل سريع وحصول العراق على عوائد مجزية من بيع النفط الخام في مطلع السبعينيات وحتى نهايتها جعل التنمية تقفز قفزات كبيرة وقتذاك . فكان تفكير الحكومة حينها يتوجه نحو إنشاء صندوق تمويل تنموي للاستفادة من فوائض العائدات النفطية لتنفيذ سياسة الحكومة في التمويل التنموي والاستثمار الخارجي وتعزيز التكامل الاقتصادي مع الدول العربية والبلدان النامية وتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول العالم والمنظمات العربية والإقليمية والدولية . فكان التأسيس عام ١٩٧٤ إثر صدور القانون رقم ( ٧٧ ) لسنة ١٩٧٤ الذي تأسس بموجبه الصندوق العراقي للتنمية الخارجية لتحقيق تلك التوجهات وتعزيز الموارد غير النفطية .





## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### اوراق في السياسات المالية والتنمية المستدامة

الصندوق العراقي هو مؤسسة مالية عراقية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري، مقره الرئيس مدينة بغداد وله إنشاء فروع ومكاتب توكيل خارج العراق. وجاء تأسيسه استجابة لظروف تنامي أسعار النفط في منتصف السبعينات من القرن الماضي (عام 1974) وبموجب قانون رقم 77 لسنة 1974 ورغبة الحكومة العراقية في دعم التنمية والاستثمار وتنوع مصادر الدخل.

#### الأهداف

- تتمحور أهداف الصندوق حول ثلاث مجموعات من النشاط كما يلي
- نشاط تمويلي إقراضي تنموي لمشاريع التنمية بفوائد ميسرة .
- نشاط استثماري تنموي بمشاريع في مشاريع إنمائية .
- نشاط تنسيقي تعاوني مع صناديق التمويل العربية والدولية والإقليمية لدعم المشروعات التنموية .

حددت المادة الثانية من قانون الصندوق الأعمال التي يهدف الى تحقيقها وتتلخص بالآتي:

1. منح المشروعات الإنمائية القروض المتوسطة أو طويلة الأجل بشروط ميسرة.
2. المساهمة في المشروعات الإنمائية وعلى الأخص ذات الطابع الاستثماري.
3. تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر أو غير مباشر بما يكفل تطور عمليات التنمية الاقتصادية، كضمان الأسهم والأوراق الخاصة بالمشروعات.
4. توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية.
5. تمويل الدراسات الهندسية والدراسات المتعلقة بالجدوى الاقتصادية للمشروعات.
6. التعاون والتنسيق مع صناديق التنمية العربية والدولية التي يساهم العراق فيها وغيرها من صناديق التنمية ذات الأغراض المشابهة.
7. متابعة علاقات العراق المالية الخارجية المتعددة الأطراف والثنائية.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### اوراق في السياسات المالية والتنمية المستدامة

8. إدارة الاستثمارات الخارجية، ورسم السياسة الاقتصادية.

#### رأس المال الصندوق العراقي

يبلغ رأس المال بحدود 2000 مليون دولار، ويتكون من ثلاث مكونات وهي:

- 200 مليون دينار (ما يعادل 640 مليون دولار) يدفع من الخزينة. وقد دفعت الخزينة حتى عام 1979 حوالي 127 مليون دينار عراقي (ما يعادل 406.4 مليون دولار بسعر صرف يعادل 3.2 دولار لكل دينار في حينه).
- مساهمات في رؤوس أموال خمسة صناديق عربية ودولية بلغ مقدارها حالياً (912 مليون دولار).
- مساهمات في رؤوس أموال 31 شركة عربية مشتركة بلغ مقدارها حالياً (719 مليون دولار).

#### الارتباط المرجعي للصندوق العراقي

- تأسس الصندوق في كنف مجلس الوزراء، وارتبط بأعلى سلطة في المجلس وبقي في هذا المستوى حتى عام 1987 وكما موضح في الآتي:
- منذ التأسيس عام 1974 ارتبط بلجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات التابعة لمجلس الوزراء.
  - منذ عام 1979 ارتبط بلجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية التي حلت محل اللجنة السابقة الملغاة.
  - عام 1987 ارتبط بوزارة المالية بعد إلغاء لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية.

#### ثالثاً: النشاط الأساسي للصندوق

1. الإقراض: التزم الصندوق بتقديم قروض تنموية الى الدول العربية والنامية بحوالي 806 مليون دولار. وقد سحبت منها حوالي 262 مليون دولار وكانت القروض ميسرة بنسبة فائدة لا تتجاوز 4.5% وفترة إمهال تصل الى 10 سنوات وفترة تسديد تصل الى 20 سنة مع تكاليف إدارية بنسبة 0.5%. استفادت من تلك القروض 25 دولة غطت 52 مشروع تنموي وسدد اغلبها.





## اوراق في السياسات المالية والتنمية المستدامة

2. لاستثمار: يساهم الصندوق في رؤوس أموال 31 شركة عربية مشتركة بمبلغ إجمالي مدفوع مقداره 719 مليون دولار. وهذه المساهمة تدر عليه ربحاً سنوياً بحدود 18 - 20 مليون دولار، إضافة الى الاستثمار في المحافظ الاستثمارية وسندات الخزينة والبنك المركزي بشكل محدود.

3. العلاقات مع الصناديق الدولية: يساهم الصندوق في رؤوس أموال خمسة صناديق عربية ودولية ذات الاختصاص المشابه لاختصاص الصندوق وبمقدار مساهمة تزيد عن 912 مليون دولار. وهذه المساهمة لا تدر ربحاً مالياً لكون الصناديق التنموية غير هادفة الى الربح وإنما تسعى لتحقيق الأغراض التنموية ولكن استفاد منها الصندوق العراقي في تمويل مشاريع تنموية داخل العراق بفوائد وشروط ميسرة.

4. العلاقات المالية العربية والدولية: وفقاً لقانونه يدير الصندوق العلاقات المالية الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف من خلال إدارة ملف الاتفاقيات المالية واتفاقيات القروض والجانب المالي من اللجان المشتركة بين العراق ودول العالم (البالغة 80 لجنة مشتركة) واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي البالغة 28 اتفاقية، وإدارة التمويل الخاص بالمنظمات العربية والدولية التي يشارك فيها العراق (الذي يبلغ بحدود 521 مليون دولار) موزع على 240 منظمة، إضافة الى إدارة ملف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

### مراحل تطور نشاط الصندوق :

مر الصندوق العراقي منذ تأسيسه بمراحل عدة كانت تمثل له تحديات كبيرة استطاع تجاوزها لكنها ساهمت في تأخير مسيرته نحو تحقيق نمو ملائم في موارده وتطوير إمكانياته، نلخصها بالتالي:

1. المرحلة الأولى: بدأ الصندوق بممارسة أعماله بعد صدور قانونه عام 1974، وقتذاك كانت السياسة المتبعة بشكل أساسي هو التركيز على الإقراض والمعونات الفنية. وقدم عدد من القروض لدول نامية مختلفة الأمر الذي استنفذ رأسماله الأصلي وهو (50) مليون دينار عراقي في حينه، ثم ضوعف رأسماله عام 1979 ليصبح (100) مليون دينار عراقي بسعر صرف 3,2 دولار لكل دينار. ثم ضوعف رأس المال مرة أخرى في نفس العام 1979 ليصبح (200) مليون دينار عراقي لسعر صرف رسمي يعادل 3.2 دولار لكل دينار. إذ قدم قروضاً تجاوزت أقياماها (300) مليون دولار. كما قدم الصندوق العراقي منحاً سنوية لعدد من الدول النامية ومنها السودان تقدم كمساعدة فنية لتلك الدول من



## اوراق في السياسات المالية والتنمية المستدامة

خلال الإنفاق على برامج تدريبية تقام داخل العراق لصالح عدد من الدول ومنها السودان، إذ تم تدريب عدد من موظفي وزارة المالية السودانية وعلى شكل وجبات ولعدة سنوات في مركز التدريب المالي والمحاسبي التابع لوزارة المالية وكان تمويل التدريب والإقامة والسفر ومصروف الجيب يتحملها الصندوق العراقي.

2. المرحلة الثانية: بدأت منذ صدور القانون رقم 152 لسنة 1979، والذي حدد فيه رأسمال الصندوق بـ (200) مليون دينار عراقي (بسر صرف 3.2 دولار لكل دينار) إضافة الى مساهمات العراق في رساميل صناديق التنمية العربية والدولية ذات الأغراض المشابهة. وفي هذه المرحلة دخل الصندوق في مجالين رئيسيين هما مجال الاستثمار الحقيقي ومجال الاستثمار المالي التنموي.

▪ ففي مجال الاستثمار الحقيقي ساهم الصندوق في رأسمال شركتين في موريتانيا هما الشركة العربية للمعادن (انشيري) والشركة الوطنية للتصنيع والمنتجم (سنيم) برأسمال مدفوع مجموعه حوالي 23.4 مليون دولار.

▪ أما في مجال الاستثمار المالي التنموي، فقد أضيف لرأسمال الصندوق العراقي مساهمة الحكومة العراقية في خمسة صناديق تمويل دولية وهي البنك الإسلامي للتنمية وصندوق أوبك للتنمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا. وبلغ مجموع المبالغ المدفوعة من قبل الصندوق العراقي كمساهمات حوالي (912) مليون دولار واعتبرت جزءاً من رأسماله. وجدير بالذكر أن تلك الاستثمارات المالية ليست لها مردود ربحي لكون تلك المؤسسات غير ربحية وتسعى لتحقيق أهداف تنموية.

هذه المرحلة شهدت انحسار القروض لصالح تعزيز دور الصندوق في المجال الاستثماري. وقد كان تأثير الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت في الربع الأخير من عام 1980 أثر كبير في توقف القروض. إذ صدرت قرارات رئاسية في حينه تقيد حركة العملات الأجنبية وتحويل الدينار العراقي الى ما يعادله بالدولار بالسعر الرسمي المعلن في حينه المعادل الى (3.2) دولار لكل دينار.

3. المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الاستثمار في الشركات المشتركة، والتي تبدأ من عام 1998 إذ صدر القانون رقم (2) لسنة 1998 بزيادة رأسمال الصندوق العراقي مرة أخرى من خلال إضافة المساهمات المدفوعة في الشركات العربية المشتركة والتي تمثل مساهمات وزارة المالية في تلك



## اوراق في السياسات المالية والتنمية المستدامة

الشركات والتي آلت الى الصندوق العراقي واعتبرت جزءاً من رأسماله. وشهدت هذه المرحلة توقفاً تاماً للقروض والاقترار على تسديد مستحقات الصندوق من القروض التي سبق إقراضها والتي بدأت استحقاقاتها تظهر في سنوات التسعينات من القرن الماضي، كما شهدت انحسار المعونات الفنية التي يقدمها الصندوق العراقي للدول المختلفة.

4. المرحلة الرابعة: وهي مرحلة ما بعد عام 2003، وهنا توقفت كل السياسات التي كان الصندوق العراقي يعتمد عليها وذلك لعدم تجديد دورة مجلس الإدارة التي انتهت عام 2003، وظل الصندوق يدار بمستوى مدير عام ليست له الصلاحيات التي يوفرها مجلس الإدارة وفقاً للقانون، واقتصرت أعمال الصندوق على استرداد مستحقات القروض وعلى تحصيل الأرباح المتحققة من الشركات المشتركة، والتي أودعت خلال الفترة السابقة في حساب وزارة المالية وحساب صندوق تنمية العراق بعد أن أغلقت حسابات الصندوق التي كانت مفتوحة بالعملات الأجنبية قبل هذا التاريخ.

وقد تبع ذلك انخفاض في عوائد الاستثمار ورافق ذلك أيضاً أن المتحقق من العوائد لا يستلمه الصندوق بل يودع لدى حسابي وزارة المالية وحساب DFI المشار إليها حتى بلغت إجمالي العوائد المودعة في الحسابين تزيد على (200) مليون دولار خلال السنوات 2003 ولغاية 2014 أي بمعدل 20 مليون دولار سنوياً والتي تشكل 3.5% تقريباً من حجم رأس المال المستثمر في الشركات المشتركة وهذه النسبة تقل حتى عن الفائدة المصرفية المتداولة. وسجلت ديناً على وزارة المالية لصالح الصندوق العراقي.

5. المرحلة الخامسة: وهي مرحلة التحرك نحو إعادة ترتيب أوضاع الصندوق العراقي والعمل وفقاً لقانونه، من خلال إعادة تشكيل مجلس الإدارة وفتح حساب مصرفي له بالعملات الأجنبية وقد بدأت هذه المرحلة منذ تشرين الثاني 2013، إذ عملت إدارة الصندوق على تفعيل القانون الذي تعطل لأكثر من 10 سنين، وتطبيق الأهداف المتوقعة لأكثر من 30 عاماً، وصدر الأمر الديواني بإعادة تشكيل مجلس الإدارة وفقاً لقانون الصندوق. وتمكنت إدارة الصندوق من فتح حساب بالعملة الأجنبية لإيداع ما يحصل عليه الصندوق من تسديدات القروض وأرباح الاستثمارات، وبذلك تم تحقيق الاستقلال المالي والإداري الذي أشار إليه القانون.

6. المرحلة السادسة: وهي مرحلة العمل على توسيع العلاقات مع الصناديق والمنظمات العربية والدولية والإقليمية، والتحرك لاستعادة مستحقات الصندوق لدى الشركات المشتركة ودراسة أوضاع



## اوراق في السياسات المالية والتنمية المستدامة

الشركات المتعثرة لغرض تصفيتها والاستفادة من المبالغ المدفوعة وتوظيفها في استثمارات جديدة وكذلك تطوير هيكلية الصندوق واستحداث أقسام جديدة تسير التطور الحاصل، وتدريب الموظفين وبناء قدراتهم لتحسين أدائهم. وهنا انتقل الصندوق الى وضع جديد أفضل من السابق لكنه مازال يواجه تحديات جديدة، ويتطلب العمل الدؤوب والصبر الطويل لتذليل المصاعب ومواجهة التحديات. ومن نتائج هذه المرحلة حصول الصندوق على موقع محافظ ونائب محافظ في المؤسسات التالية:

- محافظ العراق في صندوق أوبك للتنمية OFID
- نائب محافظ العراق في صندوق النقد الدولي IMF
- نائب محافظ العراق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار DHAMAN
- نائب محافظ العراق في صندوق النقد العربي AMF
- نائب محافظ العراق في البنك الإسلامي للتنمية IBD

### هل يصلح الصندوق العراقي ان يكون صندوقاً سيادياً للعراق ؟

**الجواب :** ان الصندوق العراقي يمتلك المقومات اساسية ، لديه قانون ونظام عمل ورأسمال وعلاقات مالية مع صناديق تمويل عربية ودولية . وان استثمار تلك المقومات الاساسية يجعله نافعا للاقتصاد العراقي . وهي مقومات كافية لجعله صندوقاً سيادياً . الا انه يفتقر الى مقومات ضرورية وهي :

- الاستقلالية الكاملة عن الادارة النقدية ووزارة المالية .
- مجلس إدارة مستقل يتمتع بالكفاءة والعقلية الاستثمارية .
- الادارة المهنية الكفوءة التي تعمل بعقلية الرأسمالي .
- الكادر الوظيفي المختص لادارة التحليل المالي والتنبؤ وتطوير العوائد .



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

## اوراق في السياسات المالية والتنمية المستدامة

- التمويل الحكومي المستمر لتوظيف الفوائض المالية او نسبة منها الناجمة عن مبيعات النفط او غيره من الخامات في استثمارات الصندوق الخارجية ، اذ ان الصندوق الان يعمل بموارد محدودة وتمثل رأسماله الخاص الذي يستثمر جزء منه محققاً عوائد شحيحة .

و عند توفر الشروط الكافية والضرورية سيكون الصندوق العراقي صندوقاً سيادياً .

وهذا الامر ينطبق ايضاً على صندوق التقاعد الخاضع لادارة وزارة المالية حيث يمكن ان يتحول الى صندوق سيادي تتنامى موارده باستمرار عند توفر الشروط الكافية والضرورية . ويمكن انشاء صناديق سيادية متعددة في اغراض متعددة ، فالصناديق السيادية صممت لاستثمار الفوائض المالية للحكومة لتحقيق الآتي :

• مضاعفة أصول الدولة .

• رفع احتياطي النقد الأجنبي .

• تعزيز النفوذ السياسي .

• تأمين مستقبل الأجيال .

وبذلك تستطيع الحكومة ان تقلل كثيراً من اثر الازمات وتخلق موارد مالية من خارج الموارد الريعية .

(\* ) د . حسين الخاقاني / باحث اقتصادي ومعاون مدير عام مكلف بإدارة الصندوق العراقي للتنمية الخارجية ورئيس مجلس ادارته السابق

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعاد النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 6 ايلول 2021

Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين